

القيمة الإجمالية للمشاريع المستكملة تصل إلى 69.91 مليار دولار

# تقرير: مشاريع الإنشاءات بـ «دول التعاون» تسجل زيادة بنسبة 27 في المئة خلال العام الماضي

■ سوق مقاولات وتجهيزات الديكورات الداخلية في الخليج تشهد زياد بنسبة 8 في المئة



نمو مشاريع الإنشاءات في الخليج

أشارت دراسة أجرتها «فنتشرز الشرق الأوسط» بتكليف من dmg events إلى أن مشاريع الإنشاءات عبر كافة قطاعات التشييد والبالغة قيمتها 69.91 مليار دولار قد تم استكمالها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في العام 2013. وتتطلع الدراسة البحثية قدما نحو العام 2014. لتتوقع استكمال مشاريع بقيمة 83.41 مليار دولار، وبنسبة +17.43 في المئة، وترتسية مشاريع بقيمة 82.2 مليار دولار خلال العام. ومن المتوقع لسوق مقاولات وتجهيزات الديكورات الداخلية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أن تبلغ قيمتها 7.81 مليار دولار، وزيادة بنسبة 8 في المئة مقارنة بالعام 2012. أن تشهد زيادة إضافية بنسبة 18 في المئة هذا العام. وهذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تصدر فيها dmg events، الشركة المنظمة لعرض التصميم الدولي ومساحة العمل، نتائج الدراسة، لتساهم بمعلومات وروى قيمة ضمن المنطقة تعود بالنفع والفائدة على القطاع العالمي بأسره. يحل بالترتيب كل من القطاع السكني بنسبة 43.3 في المئة، والتجاري بنسبة 18.2 في المئة، والتعليمي بنسبة 10 في المئة، في صدارة مشاريع الإنشاءات، وقد كانت 2013 سنة

دولار، ستبلغ نسبة القطاع السكني 35.9 في المئة بقيمة 3.33 مليارات دولار، يتبعه قطاع الضيافة بنسبة 19.8 في المئة بقيمة 1.82 مليار دولار، ثم القطاع التجاري بنسبة 15.7 في المئة بقيمة 1.44 مليار دولار. وبالمقارنة مع الأرقام المسجلة في العام 2012، سيشهد قطاع الرعاية الصحية أكبر نسبة نمو بزيادة تبلغ 256 في المئة بقيمة تصل إلى 672 مليون دولار. ومن المتوقع لسوق الديكورات الداخلية لمتاجر التجزئة أن تشهد أكبر انخفاض لها في القيمة من 393 مليون دولار إلى 308 ملايين دولار. وبالتعليق على نتائج الدراسة، قالت فريدريك موريل، مدير مجموعة الفعاليات في معرض التصميم الدولي ومساحة العمل: «لقد استردت معظم قطاعات سوق إنشاء الأبنية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي عافيتها من الانكماش الذي عانت منه، فضلا عن أن 2013 كانت ستة ايجابية على القطاعين السكني والتجاري وقطاع الضيافة على وجه الخصوص، حيث شهدت مؤشرات ايجابية بالنمو والتعافي المعزز». وأضافت بقولها: «يمثل قطاع مقاولات وتجهيزات الديكورات الداخلية في المنطقة ما تتراوح نسبته بين 10 و20 في المئة من معدل قيمة مشروع الإنشاء، وهو يحقق نتائج طيبة تفوق تلك التي يحققها القطاع في أوروبا وآسيا. وقد دفعت حالات التباطؤ في الأسواق العالية المستثمرين للجوء إلى الأسواق التي توفر احتمالات نمو معززة على المدى القريب، ووجدوا ضالته في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعد سوق التجهيزات والديكورات الداخلية فيها بمعدلات نمو ووفرة للعام 2014»، أشار إلى أن النسخة الـ 24 من معرض التصميم الدولي والنسخة الـ 13 من مساحة العمل ستقامان في مركز دبي التجاري العالمي خلال الفترة من 19 إلى 22 مايو 2014.

مقارنة بالعام 2012، ومثلت أكبر سوق بحصة تبلغ 47.4 في المئة، وقيمة 3.7 مليارات دولار، تتبعها الإمارات العربية المتحدة وقطر بقيمة 2.39 مليار دولار و953 مليون دولار، على التوالي. وبلغت حصة القطاع السكني تقريبا نصف إجمالي السوق للعام 2013 وبنسبة 42.6 في المئة، بقيمة 3.33 مليارات دولار، وتبعه القطاع التجاري بنسبة 17.9 في المئة بقيمة تبلغ 1.4 مليار دولار، ومن ثم قطاع الضيافة بنسبة 13.4 في المئة بقيمة 1.05 مليار دولار. وحسب الدراسة، فإن من المتوقع لأرقام العام 2014 أن تشهد زيادة لسوق الإنشاءات والديكورات الداخلية، فمن المتوقع استكمال مشاريع بقيمة 83.41 مليار دولار وترتسية مشاريع بقيمة 82.8 مليار دولار خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. ومن المرجح لسوق الديكورات الداخلية أيضا أن تنمو بنسبة 18 في المئة وتصل قيمتها إلى 9.2 مليارات دولار بحلول نهاية العام. من المتوقع لقطاع الرعاية

الصحية أن تنمو بنسبة 250 في المئة من قيمة 2.4 مليار دولار تم تسجيلها في العام 2013، إلى قيمة متوقعة تبلغ 8.4 مليارات دولار. وستكون الإمارات العربية المتحدة الدولة التي ستسجل فيها غالبية أبنية ومشاريع الرعاية الصحية بقيمة إجمالية تبلغ 3.19 مليارات دولار، وهي 5 أضعاف القيمة التي تم تسجيلها في العام 2013، لتتبعها المملكة العربية السعودية بقيمة 3.09 مليارات دولار، ثم قطر بقيمة 1.7 مليار دولار. وتستحق الكويت أيضا أن تسلم الضوء عليها حيث سترتفع قيمة المشاريع المستكملة فيها من 47 مليون دولار في العام 2013 إلى 317 مليون دولار في العام 2014. ويرغم الزيادة الهائلة في قطاع الرعاية الصحية، فإن القطاعين السكني والتجاري سيظلان في صدارة سوق إنشاء وتشييد الأبنية، حيث أنهما يشكلان معا ما يزيد عن نصف حصة السوق التي تتركز في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. ضمن هذه السوق التي تصل قيمتها الإجمالية إلى 9.2 مليار

## «دار التكافل» تفتح حساباً استثمارياً جديداً مع «ضمان للاستثمار»



جانب من المؤثر الصحافي

أعلنت دار التكافل امس عن فتح حساب استثماري جديد مع شركة ضمان للاستثمار، وذلك حسيما أعلن السيد صالح الهاشمي، العضو المنتدب لدار التكافل، قائلا: «تعد ضمان للاستثمار واحدة من أكثر الشركات التي تخاطب بسعة وإحترام كبيرين على صعيد قطاع الإستثمار بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعد تلك الخطوة مجرد البداية لعلاقة تعاون ببناء

أسعار تبدأ من 46 ألف دينار تسدد على دفعات بدون فوائد

## «أداء» تنفذ مشروع «فلل المروج 2»

بعد نجاح مشروع «المروج 1»، أعلنت شركة أداء العقارية عن طرح مشروعها الثاني «فلل المروج 2» في محافظة ظفار بمدينة صلالة في سلطنة عمان، والذي يتألف من مجموعة من الفلل السكنية المبنية على الطراز الأوروبي وبتشطيبات على أعلى مستوى. المشروع الجديد كما أعلن عنه رئيس مجلس إدارة الشركة ميارك البدر يمتاز بأنه مملوك بالكامل من قبل الشركة، كما أن تنفيذها سيكون من خلال شركة أداء العقارية وسوف يتم تسليمها في نهاية 2014 وبأسعار تبدأ من 46 ألف دينار، مع إمكانية للسداد على دفعات على الشركة مباشرة وبدون أي فوائد إضافية خلال فترة ما قبل التسليم. المشروع عبارة عن فلل سكنية تتكون من دورين وتحتوي على 3 غرف نوم وحمام للضيوف وصالة مطبخ بالإضافة إلى غرفة خادمة مع حمامها وغرفة غسيل كما وأن لكل فيلا



ميارك البدر

موقف سيارة خاصا وحديقة امامية. يحتوي مخطط الفلل على تصميمين مختلفين، الأول زاوية على واجهتين والثاني على واجهة واحدة. وأكد البدر حرص «أداء العقارية» على اختيار مواقع مشاريعها بدقة متناهية، بمعنى أنها تحرص على أن تكون المنطقة التي يقع فيها مشروعها منطقة سكنية حديثة ومكتملة الخدمات والمرافق والبني التحتية، إلى جانب موقعها الجغرافي الذي يتميز بإطلالة على مجموعة من الجبال والمرتفعات وعبون الماء والسواحل الشاطئية الجذابة. ومضى يقول انه بالإضافة إلى هذه الميزات فإن الشركة حرصت كذلك على اختيار أجود أنواع مواد البناء والأصباغ والتشطيبات، هذا إلى جانب خدمات ما بعد البيع التي توفر خدمة إدارة العقار وتوجيهه التي يمكن توفيرها للعملاء من خلال فرع الشركة في سلطنة عمان، وغيرها من الخدمات التي يحتاجها العملاء، مما يضمن في نهاية الامر تقديم منتج عقاري متكامل يوفر للعميل أعلى مستويات الجودة والنوعية. ولفت البدر إلى ان مدينة صلالة ما زالت قبلة للكثير من السياح والمستثمرين، باعتبارها ما زالت أرضا بكرًا وجاذبة للاستثمار، ناهيك عن الاهتمام الكبير من قبل الحكومة العمانية بتطوير منطقة صلالة بشكل خاص ومنها تطوير بينيتها التحتية وباقي المناطق والمدن العمانية بشكل عام.

موقف سيارة خاصا وحديقة امامية.

موقف سيارة خاصا وحديقة امامية.

## «الكويتية - الصينية»: التضخم في الهند يتراجع مع اقتراب الانتخابات

البنوك، وكترجع لحجم الودائع المطلوبة من قبل البنوك. وعن طريق خفض سعر الفائدة، يتوجه البنك المركزي الهندي نحو جعل القروض أرخص كلفة والودائع أقل جاذبية، مما يعزز من السيولة في السوق. وأوضح: من المصادر الأخرى التي تؤثر على التضخم في الهند، هي أسعار الطاقة المستوردة من الخارج، فالهند تستورد أغلب ما تستهلكه من الطاقة، مما يعني أن قوة العملة عامل مهم جدا، حيث سينتج عن أي تراجع في سعر صرف العملة ارتفاع سعر استيراد الطاقة، وبالتالي ارتفاع التضخم في الاقتصاد. وانخفضت الروبية الهندية بشكل كبير منذ نهاية عام 2011 بسبب انخفاض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة لأول مرة في أغسطس 2011، لتبراجع سعر صرف الروبية من 45 روبية للدولار إلى 55 روبية للدولار. ثم انخفضت الروبية أكثر في مايو 2013، في أعقاب الشائعات حول انخفاض التيسير الكمي الثالث، لينخفض سعر الصرف إلى أكثر من 60 روبية للدولار اليوم، ويهدف السيطرة على أسعار الطاقة، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة في محاولة لتحفيز الطلب

بدايات بتنفيذ بعض المشروعات العملاقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن أهم تلك المشاريع هو مشروع زراعة زيت النخيل الذي يعتبر موطنًا لثمانية ملايين هكتار من إنتاج زيت النخيل في أفريقيا، وهو ما يجعلنا نسعى للاستفادة المثلى من هذا المنتج المتمثل في فرصة استثمارية جيدة، مشيرا إلى أن الشركة تعزز الدخول في عدد من المشاريع العقارية المتمثلة في المدن الإسكانية والفري السياحية في العاصمة كينشاسا، داعيا في الوقت ذاته المستثمرين الكويتيين والعرب إلى الإسراع في المشاركة الاستثمارية في هذه الدول.

الفرص الاستثمارية الكامنة في الدول الأفريقية كما الشركة الاستراتيجية التي طرحتها كمة الكويت والتي كانت تحت شعار «شراء في التنمية والاستثمار» تجعلنا نولي اهتماما من هذه الفرص التنموية لرفع مستوى اقتصادنا فضلا عن الدعم التنموي الذي تقدمه هذه الاستثمارات للدول الأفريقية التي تعمل بها شركتنا وغيرها من الشركات الكويتية، معبرا عن تفاؤله بنجاح المشاريع الكبيرة التي يتم تنفيذها في الدول الأفريقية التي تعمل بها شركة أبناء السور العقارية. ولفت إلى أن شركة أبناء السور



سند الرومي

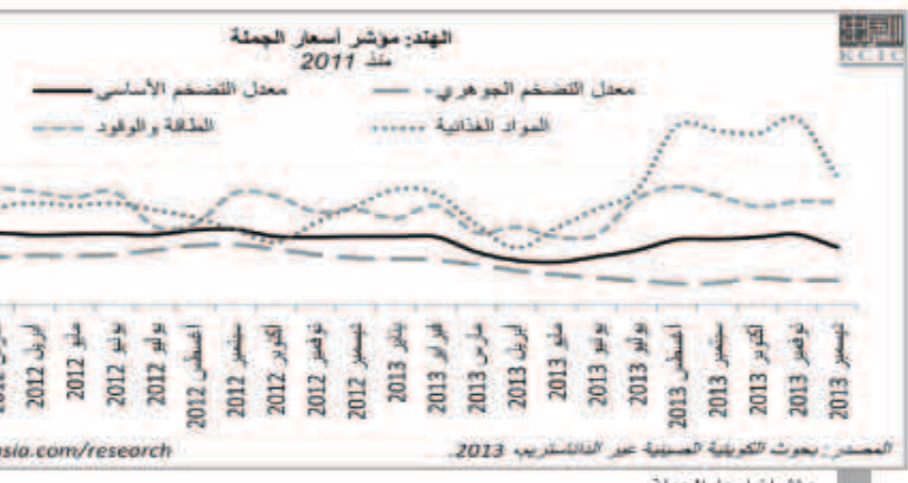
وقال الرومي ان مقررات القمة العربية الأفريقية الأخيرة تؤكد

وتعتبر الشركة العقارية الكويتية الوحيدة المسجلة في غرفة التجارة والصناعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعتمدة لدى حكومة الكونغو الديمقراطية. وأشار الرومي إلى أن شركة أبناء السور وجهت اهتمامها في الأسواق الأفريقية منذ فترة استناد إلى الفرص الكبيرة الموجودة في هذه السوق بالإضافة إلى التوجه الكويتي والعربي إلى فتح مجالات تجارية واستثمارية مع أفريقيا وهذا عبر عنه جميع القادة أثناء انعقاد القمة العربية الأفريقية التي استضافتها الكويت مؤخرا.

صرح رئيس مجلس إدارة شركة أبناء السور العقارية سند الرومي أن شركة أبناء السور تعتبر من الشركات الكويتية التي بدأت الدخول في السوق الأفريقية في وقت مبكر استجابة للفرص الكبيرة المتوفرة في هذا السوق وإن الشركة تدير عدة مشاريع استثمارية خارج البلاد وتتركز مشاريعها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية السودان كما أن للشركة نشاطات أخرى تمتد إلى خارج حدود القارة السمراء وتحديدا في ماليزيا.

## انخفاضه يساعد في نمو الاقتصاد

## «الكويتية - الصينية»: التضخم في الهند يتراجع مع اقتراب الانتخابات



يوقوف عن تغيير أسعار الفائدة في يناير، على الأقل حتى يتأكد من استمرار تراجع التضخم. خلفا لعلم الدول، تستخدم الهند مؤشر أسعار الجملة «WPI» كقياس أساسي للتضخم. وبينما يشبه مؤشر أسعار الجملة «WPI» مؤشر أسعار المستهلك في أنه يقيس الزيادة السنوية في أسعار سلة واحدة من السلع، يختلف مؤشر أسعار الجملة «WPI» في أنه يركز على السلع المتبادلة بين الشركات بدلا من السلع التي يشتريها المستهلكون. والسبب لذلك هو أن متابعة سلع المستهلكين في الهند أصرا صعبا، وبالتالي يكون غير دقيق. ولأن الهند عانت لفترة طويلة من مشكلة التضخم، أصبح من المهم لها أن تدير مستوى السيولة، ولكن هناك أيضا مفاضلة بين التضخم والنمو. يستخدم البنك المركزي الهندي سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» كسعر الفائدة الأساسي، وهو السعر الذي تقرض فيه البنوك الروبية الهندية من البنك المركزي. ويستخدم هذا السعر كذلك كمرجع للقروض التي تتم بين

تضخم أسعار الخضروات في الهند. ويجدر ذكر أن التراجعات كانت كبيرة جدا في ديسمبر عند المقارنة مع معدلات نوفمبر. فقد انخفض تضخم سعر البصل على سبيل المثال من معدل 190.3 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر، إلى معدل 39.6 في المئة في الشهر الماضي. أما بالنسبة للأسعار الأخرى التي تدخل في مؤشر أسعار الجملة «WPI»، كالسلع المصنعة والمنتجات المتعلقة بالطاقة، فأسعارها ظلت ثابتة نسبيا من نوفمبر إلى ديسمبر. فقد ثبت معدل نمو أسعار السلع المصنعة عند معدل 2.6 في المئة على أساس سنوي، بينما نمت أسعار الطاقة نموًا ضئيلا من معدل 11 في المئة إلى 11.1 في المئة على أساس سنوي. وأشار رفع البنك المركزي الهندي سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» المستخدم كسعر الفائدة الأساسي في الهند مرتين منذ سبتمبر في محاولات لكبح التضخم. ومع التوقعات بانخفاض أسعار الخضروات، أبقى البنك المركزي سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» ثابتا عند مستوى 7.75 في المئة في اجتماعه في ديسمبر. وتعطي بيانات التضخم الأخيرة فرصة للبنك المركزي بأن

قال الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية في ديسمبر من العام المنصرم شهد مؤشر أسعار الجملة «WPI» في الهند انخفاضا حادا وصل نتيجته إلى معدل نمو بلغ 6.2 في المئة على أساس سنوي، وهو أقل معدل له منذ خمسة أشهر. وبالرغم من كون هذا المستوى عاليا حسب المقاييس العالمية، إلا أن في انخفاضه إشارة إيجابية في الاقتصاد الهندي الذي تحمل معدل تضخم يبلغ 7 في المئة تقريبا على أساس سنوي في السنتين الماضيتين. فقد تراجع التضخم في نوفمبر من معدل 7.5 في المئة على أساس سنوي، وهو أعلى المعدلات التي سجلها خلال 14 شهرا. وأضاف نتج التراجع في معدل التضخم بشكل أساسي من تراجع أسعار المواد الغذائية، حيث انخفضت من معدل 19.9 في المئة على أساس سنوي، وهو المعدل الأعلى لها خلال ثلاث سنوات ونصف إلى 13.8 في المئة في ديسمبر. وكان نمو أسعار الخضروات هو الأكثر تراجعا، فقد جاء نموه البالغ 57.3 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر أقل من معدل نموه في الشهر الذي سبق والبالغ 95.2 في المئة، وهو أعلى معدل سجله نمو